التقرير الربعي الرابع

شتنبر - دجنبر 2023

تطورات حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في المغرب

تميز هذا الربع الأخير من عام 2023، بقيام المعهد المغربي لتحليل السياسات بتطوير دراسة ميدانية بشكل مفصل بهدف تقييم حالة حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات في المغرب.

وتأتي هذه الدراسة في إطار مشروع "حرية التعبير"، والذي يشكل شراكة بين منظمة إنترنيوز والمعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)، والمنتدى المغربي للصحافيين الشباب (FMJJ).

وفي كل نشرة سنعرض بعض النتائج التي خلصت اليها الدراسة.

رابط الدراسة

في هذه الدراسة اعتمد المعهد المغربي لتحليل السياسات على المنهج الكمي والنوعي لرسم صورة شاملة عن الوضع الراهن ولقياس آراء المواطنين بصفة كمية فيما يخص حرية التعبير والحق في الولوج الى المعلومة في المغرب.

عينة الدراسة الكمية

1645 شخص

49 % ذكور إناث 51 %

محاور الدراسة

- حرية التعبير
- الوصول إلى المعلومة أثناء الأزمات
- الحق في الحصول على المعلومات

تقديم:

تهدف هذه النشرة إلى تقديم نتائج الرصد الذي تم إجراؤه بين 15 شتنبر و 15 دجنبر 2023، بهدف جمع المعلومات المتعلقة بموضوعين رئيسيين: حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وقد تم تنفيذ هذا الرصد في إطار مشروع "حرية التعبير" بإشراف منظمة إنترنيوز بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات.

وتهدف التقارير الربع سنوية الصادرة عن هذا المشروع إلى إبقاء القراء على اطلاع دائم بشأن كل التطورات أو النقاشات البارزة في هذه المجالات في السياسة المغربية طوال مدة تنفيذ المشروع (2023-2024).

خلال الربع الأخير من عام 2023، تم جمع وثائق تشمل مقالات وبيانات صحفية وتقارير ومشاريع قوانين ذات صلة بحرية التعبير والحصول على المعلومات في المغرب.

ولضمان تغطية شاملة ودقيقة، تم الاعتماد على مصادر متنوعة للبيانات بالعربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وشملت هذه المصادر الصحف الوطنية والعالمية، والمواقع الإلكترونية لمنظمات حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن المواقع المؤسسية الدولية والوطنية.

لمحة عن نتائج الدراسة الميدانية

محور حرية التعبير

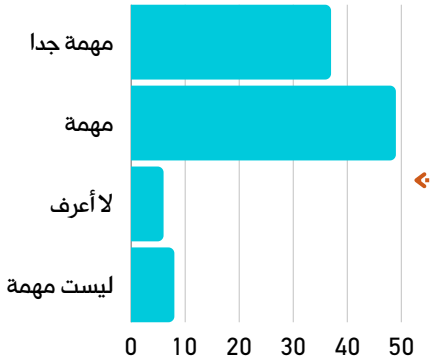

أهمية حرية التعبير لدى المواطنين المغاربة

يولي المواطنون في المغرب أهمية بالغة لحرية التعبير، معتبرين إياها حقا إنسانيا جوهريا، رغم وجود نسبة صغيرة من الأفراد الذين يشككون في أهميتها أو يفتقرون إلى الوعي الكافي بخصوصها.

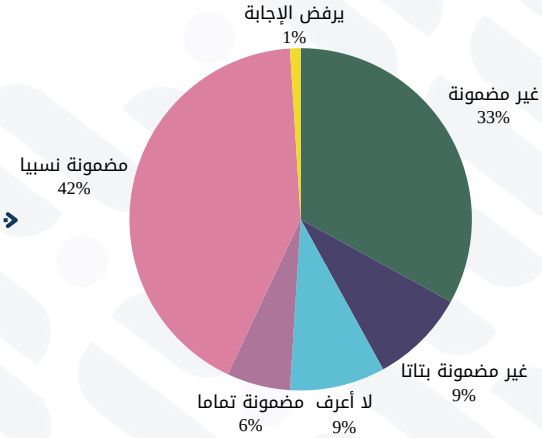

الوضع الراهن لحرية التعبير في المغرب

يتضح أن لدى المواطنين وجهات نظر متباينة حول حرية التعبير، حيث يرى البعض أنها مضمونة نسبيا، بينما يعتقد آخرون أن هناك تحديات وقيودا تقف في طريق تحقيقها بشكل كامل.

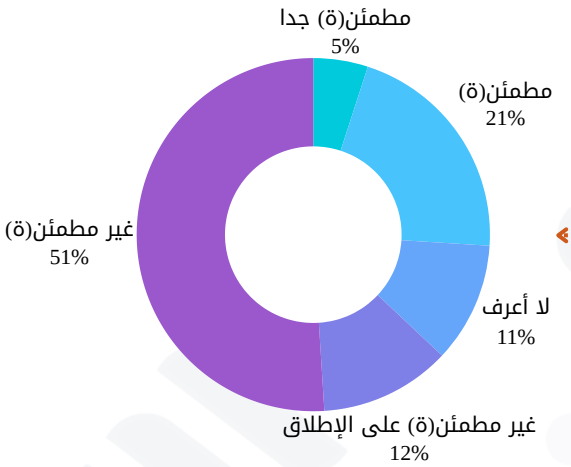

الشعور بالأمان عند التعبير عن الآراء

العوائق التي تعرقل حرية التعبير تؤدي إلى الشعور بعدم الاطمئنان لدى المواطنين. ومن ناحية أخرى، هناك شريحة من المستطلعين تشعر بالأمان والثقة في ممارسة هذا الحق، مما يعكس تباين في الإدراكات والتجارب المتعلقة بحرية التعبير في المغرب.

شملت هذه الدراسة الميدانية أيضا مقابلات نوعية تضمنت عينة تراعي المساواة بين الجنسين والتنوع الاجتماعي والاقتصادي حيث تم تم استخدام تقنية المقابلة المتعمقة مع أسئلة شبه منظمة.
ومن ضمن أبرز ما تضمنه حوار مع أحد المشاركين من مدينة الدارالبيضاء:

يمكن أن أقول أن قضية حرية التعبير هي الآن قضية متداولة بشكل واسع وكبير جدا، ولكن حرية التعبير يجب أن تطرح من عدة زوايا، الزاوية التي أريد أن أقف عندها هي قضية الحق الطبيعي، حرية التعبير كحق من الحقوق الطبيعية للإنسان، هي في نفس مستوى الحق في الحياة، إن لم تكن هي صلب الحق في الحياة، وإن لم تكن حرية التعبير لما كانت حياة إنسانية على وجه الخصوص.

تطورات حرية التعبير في المغرب

16 شتنبر 2023

حرية التعبير في مواجهة أخلاقيات الصحافة

قدم المجلس الوطني للصحافة شكاية إلى مجلس أخلاقيات الصحافة والوساطة بفرنسا، ضد صحيفتي "شارلي إيبدو" و"ليبيراسيون"، بسبب خرقهما لأخلاقيات الصحافة خلال تغطيتهما لأحداث الزلزال الذي ضرب المغرب يوم 08 شتنبر 2023.
وجاء في شكوى المجلس الوطني للصحافة أن "شارلي إيبدو" نشرت كاريكاتيرًا يتضمن تحريضًا على عدم التضامن والمساهمة في دعم ضحايا الزلزال، وهو فعل غير مقبول، لأنه يمس بمبدأ مؤازرة ضحايا الكوارث الطبيعية.

أما "ليبيراسيون" فقد نشرت صورة على غلافها لامرأة من ضحايا الزلزال، مصحوبة بتصريح لم تدل به، بل هو من اختلاق الجريدة، بهدف ضرب المجهودات التي تبذلها السلطات المغربية وباقي فرق الإنقاذ من دول صديقة ومتطوعين.

واعتبر المجلس الوطني للصحافة أن هذه الانتهاكات تأتي في سياق تهجمات من قبل عدة وسائل إعلام فرنسية على المغرب ومؤسساته، إثر عدم استجابة السلطات المغربية لمقترح الدعم الذي قدمته فرنسا.
وطالب المجلس الوطني للصحافة من مجلس أخلاقيات الصحافة والوساطة بفرنسا البت في الشكاية، طبقا لميثاق الأخلاقيات المعتمد لديه.

08 نونبر 2023

النقابة الوطنية للصحافة المغربية ترفض التحريض وتدعو إلى احترام الرأي المخالف

رفضت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أساليب التحريض ضد الصحافيين، مؤكدة أن حرية الرأي والتعبير يجب أن تكون مكفولة لجميع الأطراف، ويجب حمايتها، ورفض أي انتهاك يطالها.

وجاء هذا الرفض، على خلفية مقطع فيديو لمسيرة نظمت بطنجة تضامنا مع الشعب الفلسطيني، يتضمن شعارات رفعت من مكبر صوت تحمل تهجما على الصحافيين أحمد الشرعي ورضوان الرمضاني، وتصفهما بعبارات تدخل في خانة التشهير والتحريض والكراهية.

وأعلنت النقابة عن تضامنها مع الصحافيين، ورفضها لكل أساليب التحريض من أي جهة صدرت، داعية لتثمين قيم الحوار المسؤول والناضج، واحترام الرأي المخالف.

كما حذرت النقابة من مخاطر استغلال مشاعر التضامن الصادقة والعفوية التي تترجم وقوف المغرب دولة وشعبا مع الفلسطينيين، من أجل تصفية حسابات سياسية أو شخصية مع مواطنين أو مؤسسات أو هيئات.

17 نونبر 2023

إعلاميون ونقابيون يناقشون واقع حرية الصحافة في المغرب الكبير

ناقش إعلاميون ونقابيون من المغرب الكبير، خلال ندوة مغربية، واقع حرية الصحافة في المنطقة، وذلك بمناسبة الذكرى الـ21 للرسالة الملكية الموجهة إلى أسرة الصحافة والإعلام.

وأكد المتحدثون على أن حرية الصحافة في المنطقة المغاربية تشهد تطورا ملحوظا، رغم استمرار بعض التحديات، مثل التضارب بين قانون الصحافة والقانون الجنائي، وقصور التنفيذ في بعض النصوص القانونية.
وفي المغرب، أكد رئيس المجلس الوطني للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، أن قانون الصحافة في المغرب أسبق من الدستور، وأن الدستور الحالي رفع سقف حدود ممارسة حرية التعبير.

وشدد رئيس النقابة على أن النقابة تسعى إلى الوصول إلى قانون خالي من النزعة العقابية، وأن المسؤولية مشتركة بين الجميع لمنح الصحافة نصا قانونياً محترما.

تطورات حرية التعبير في المغرب - تتمة -

02 دجنبر 2023

حرية الصحافة والتعبير بالمغرب: بين المحافظة والنكوص والإشارات المتناقضة

ذكرت جريدة مدار21 في مقال لها بعنوان "حرية الصحافة والتعبير بالمغرب.. بين المحافظة والنكوص والإشارات المتناقضة" أن المغرب تراجع في مؤشر حرية الصحافة الذي أصدرته منظمة "مراسلون بلا حدود" في عام 2023، حيث احتل المرتبة 144 من بين 180 دولة.

وعزا المقال هذا التراجع إلى عدة عوامل، منها التضييق الذي يطغى على المشهد الإعلامي الحالي، سواء تعلق الأمر بحرية الرأي والتعبير أو بحرية الإعلام.

كما ذكر المقال أن المشهد الإعلامي بالمغرب يتميز بتعدد وسائل الإعلام، سواء التقليدية أو الرقمية. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه حرية الصحافة والتعبير، منها التضييق الحكومي على عمل الصحفيين، وسيطرة بعض المصالح الاقتصادية والسياسية على وسائل الإعلام، وضعف المهنية لدى بعض الصحفيين.

وتطرق المقال أيضا إلى العلاقات بين الصحافة والسلطة، حيث تتهم السلطات الصحفيين بنشر الأخبار الكاذبة والتحريض على الفوضى. وفي المقابل، تتهم الصحفيون السلطات بممارسة القمع وتقييد حرية الصحافة.

04 دجنبر 2023

الدار البيضاء: ورشة تدريبية حول حرية الرأي والتعبير تستهدف أطر التربية والتكوين

نظمت منظمة العفو الدولية المغرب ورشة تدريبية حول حرية الرأي والتعبير يومي الأحد والإثنين 3 و 4 ديسمبر 2023، بدار المدرس التابعة للتضامن الجامعي المغربي بمدينة الدارالبيضاء.

وتهدف الورشة إلى تعزيز فهم الأطر التربوية لحرية الرأي والتعبير، وكيفية إدماجها في العملية التعليمية/التكوينية.

وشارك في الورشة 25 إطاراً تربوياً ينتمون لمختلف الأسلاك التعليمية بالجهة.

وتأتي هذه الورشة في إطار مشروع "ماستر كلاس التربية على حقوق الإنسان- النسخة الثانية" الذي تنفذه منظمة العفو الدولية المغرب هذه السنة.

ويهدف المشروع إلى ترسيخ حقوق الإنسان والتربية على قيمها ومبادئها وسط مختلف المعنيين والفاعلين.

07 دجنبر 2023

تقرير يدعو إلى حماية حرية تعبير الأفلام وصياغة سياسة عمومية "سينماتوغرافية"

فنظمت جمعية اللقاءات المتوسطية للسينما وحقوق الإنسان، ندوة صحفية يوم 4 دجنبر 2023 لتقديم تقريرها بعنوان "السياسة العمومية في مجال السينما وحقوق الإنسان في المغرب في أفق الملاءمة مع دستور الحقوق والحريات".

وهذا التقرير يتألف من 140 صفحة (بمرفقاته) من أربعة فصول: (1) الإطار القانوني والمؤسساتي للسياسة العمومية في مجال السينما، (2) السياسة العمومية في مجال السينما وحقوق الإنسان، (3) دراسة العرض التكويني والتوصيات وأخيرا (4) الخلاصات والتوصيات.

وتم إعداد هذا التقرير في إطار تعاون بناء مع المركز السينمائي المغربي، والذي تم توثيقه من خلال الاتفاق الموقع بتاريخ 27 دجنبر 2021. كما تم تنظيم اجتماع تمهيدي، جمع مختلف الفاعلين الرئيسيين في عالم السينما بالمغرب، وذلك يوم 20 يناير 2022 قصد تحديد أولويات هذا التقرير الرائد.

واعتبرت الجمعية تقديم هذا التقرير لحظة رئيسية للنقاش العام والتفكير حول دور السينما في تعزيز حقوق الإنسان في المغرب.

لمحة عن نتائج الدراسة الميدانية

محور الحق في الحصول على المعلومات

أهمية حق الولوج إلى المعلومة

في العصر الحالي يعد حق الولوج إلى المعلومة من أبرز الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن، فهذا الحق يرتبط بالحق في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الحكومي.

فيرى العديد من المواطنين المغاربة أهمية كبيرة في حق الولوج للمعلومات، مما يدل على اهتمام مشترك بهذا الحق.

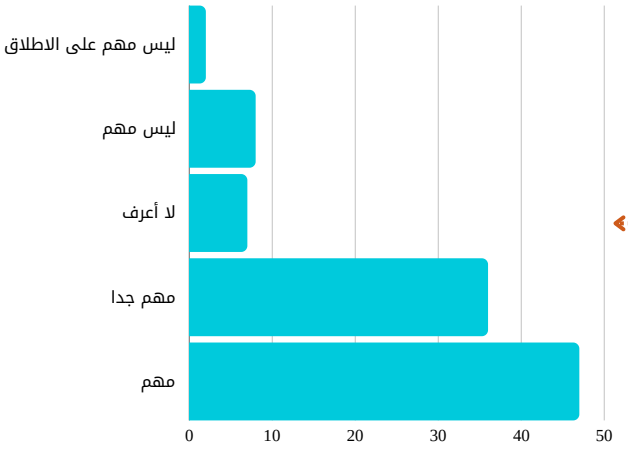

ضمان حق الولوج إلى المعلومة

هناك اختلافات في تقييم مشاركي الدراسة بشأن ضمان حق الولوج إلى المعلومة في المغرب، مما يشير إلى وجود تحديات وعوائق قد تؤثر على الوصول الكامل للمعلومات.

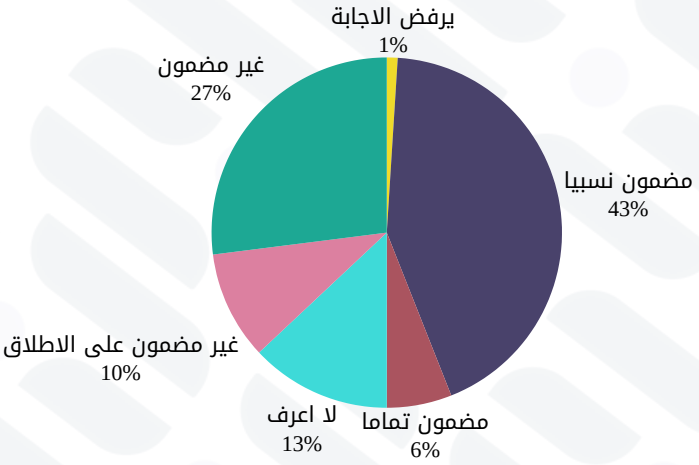

مدى معرفة قانون حق الى الولوج الى المعلومة 31.13 لدى المواطنين المغاربة

وجود نقص كبير وفجوة في المعرفة والوعي بالقوانين المؤطرة لهذا الحق الذي يتعلق بالولوج إلى المعلومة في المغرب، وهذا يؤكد على أهمية زيادة الوعي بين المواطنين حول محتوى هذا القانون وأهميته.

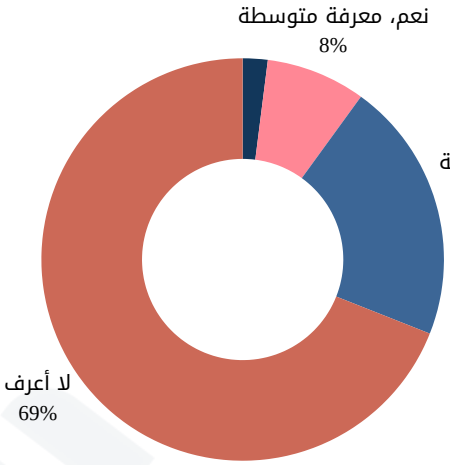

في الاقتباس التالي، يتحدث أحد الباحثين المشاركين في المقابلات النوعية عن أهمية الحصول المعلومات في البحث العلمي:

بالنسبة لي كباحث، يمكن أن يبحث عن إحصائيات معينة، فهذه الإحصائيات لديها أهمية في البحث، مثلا المرأة الإنفاق داخل المجتمع، نسبة النساء المشتغلات داخل المجتمع... مثل هاته الأمور قد لا يصل إليها الباحث عن طريق البحث الشخصي، بل يمكن الوصول إليها عن طريق معلومات موجودة لدى مندوبية السامية للتخطيط أو بعض المؤسسات، وبالتالي هذه أهمية المعلومة، فتوفر هذه الإمكانية فيعني وفرة إمكانية استفادة الإنسان من المعلومة.

التطورات بشأن الحق في الوصول إلى المعلومة

28 شتنبر 2023

بلاغ صحفي بمناسبة اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات

تحيي لجنة الحق في الحصول على المعلومات بالمغرب اليوم العالمي للحق في الحصول على المعلومات المصادف ليوم 28 شتنبر، في ظل مواجهة المغرب لتداعيات الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز.

وتقدم اللجنة (رئيسا، أعضاء وإدارة) بأصدق عبارات التعازي والمواساة على أرواح شهداء زلزال الحوز.

وأعادت فاجعة زلزال الحوز إلى الواجهة تحديات جديدة مرتبطة بأشكال ممارسة وحماية الحق في الحصول على المعلومات على مستويات تدابير النشر الاستباقي وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي أو تلك المندرجة ضمن خانة حقوق الأغيار المشمولة بباب الاستثناءات ضمن القانون رقم 31.13 المؤطر لممارسة الحق في الحصول على المعلومات في المغرب.

14 أكتوبر 2023

دليل علمي يُبرز معيقات حصول الصحافيين على المعلومات في المغرب

كشف تقرير حديث بشأن "الترافع حول حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومة"، أن طيف القانون الجنائي مازال يحلّق في القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

التقرير الصادر عن عن منظمة "أنترنيوز"، والمعهد المغربي لتحليل السياسات، والمنتدى المغربي للصحافيين الشباب، والمعد من قبل الباحث عبد الرحمان علال، أوضح أنه رغم خلو القانون رقم 88.13 المذكور من أحكام سالبة للحرية، فإنه قد أرسى جسرا يسمح بمحاكمة الصحافيين بمقتضيات القانون الجنائي.

حيث أكد التقرير أن الحق في الحصول على المعلومات لدى الإدارات العمومية في المغرب ما زال مكتّفا بعراقيل تحول دون تفعيله، رغم أنه حق منصوص عليه في دستور المملكة منذ سنة 2011.

23 نونبر 2023

رئيس اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات يرفض وصف قانون الحق في الحصول على المعلومات بـ"قاتل للحرية"

رفض رئيس اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات عمر السغروشني، رأي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أحمد رضى الشامي في قانون الحق في الحصول على المعلومات، معتبرا أن الرأي الذي عبر عنه الأخير "متجاوز وليس جديدا"، وأنه "لم يتوقع أن يصدر عن رئيس مؤسسة دستورية".

وشدد السغروشني على أن القانون 31.13 "لا يقتل الحرية"، وأن الرد على الشامي سيكون "بهدوء احتراما للمؤسسة الدستورية التي يرأسها".

واعتبر السغروشني أن القانون 31.13 "يجب توحيد فهمه أولا"، موضحا أنه "يتعلق بالمعلومات الإدارية التي لها علاقة بالشأن العام".

وأقر السغروشني بقصور إدراك الإدارة المغربية لأهمية هذا الحق وأهمية التجاوب مع الطلبات المقدمة لها بهذا الخصوص.

التطورات بشأن الحق في الوصول إلى المعلومة - تتمة -

27 نونبر 2023

تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات في المغرب يواجه تحديات

يواجه تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات في المغرب تحديات عديدة، من بينها ضعف تكوين الموظفين المكلفين بتلقي الطلبات.
وبحسب جريدة بيان اليوم، فقد واجهت الصحيفة صعوبات في الحصول على المعلومات من بعض المؤسسات العمومية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمؤسسات جهوية وإقليمية.

وفي بعض الحالات، رفض الموظفون المكلفون بالتواصل مع المواطنين والصحافيين تسلم الوثيقة والتجاوب مع الطلب، بحجة أنها معطيات سرية لا يمكن نشرها.
كما يشتكي الصحافيون من عدم تجاوب الإدارات العمومية مع طلباتهم، خصوصا عندما يتعلق الأمر بأحداث آنية ومستعجلة.

وبحسب وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، فإن نسبة التفاعل مع طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من طرف المرتفقين غير كافية كما وكيفا. وأحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو غياب آلية دائمة لدعم وتقوية قدرات الأشخاص المعينين المكلفين بالمعلومات.

ولمواجهة هذه التحديات، تقترح الوزارة تفعيل شبكة الأشخاص المكلفين بالحق في الحصول على المعلومات كفضاء لتقاسم التجارب وتقوية القدرات وتدعيم الخبرات.

كما تقترح الوزارة إحداث منصة إلكترونية موحدة للنشر الاستباقي للمعلومات، والتي ستتيح الولوج إلى جميع البيانات المنشورة من طرف الإدارات العمومية سواء بمواقعها الإلكترونية أو وسائل أخرى.

01 دجنبر 2023

وزارة الشباب والثقافة والتواصل توقع اتفاقية شراكة للانضمام إلى برنامج الثقة في المعلومات "INFO TIKA"

وقعت وزارة الشباب والثقافة والتواصل ولجنة الحق في الحصول على المعلومات، اليوم الجمعة 01 دجنبر 2023 بالرباط ، اتفاقية تعاون وشراكة للانضمام إلى برنامج الثقة في المعلومات "Info Tika".

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من وزير الشباب والثقافة والتواصل السيد محمد مهدي بنسعيد، ورئيس لجنة الحق في الحصول على المعلومات السيد عمر السغروشني، إلى تسهيل الحصول على المعلومات في إطار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

كما تروم الاتفاقية المساهمة في إرساء الثقة في المعلومات؛ ووضع معايير وطنية للمعلومات الموثوقة؛ ومحاربة الأخبار الزائفة المتعلقة بتدبير الشأن العام.

التقرير الربعي الرابع

حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات في المغرب

شتنبر - دجنبر 2023

المعهد المغربي لتحليل السياسات

الشقة 5، العمارة 5، الطابق الأول، زنقة فجيج، حي حسان 10020 الرباط
contact@mipa.institute
https://mipa.institute/
+212 5 37 262 602

SUIVEZ NOUS !
@MIPAInstitute